

# برلمان ٢٠٠٦ والبرامج الاقتصادية للجمعيات السياسية في البحرين: بين النظرية والواقع

أحمد هاشم اليوشع

نائب رئيس جمعية الاقتصاديين - البحرين.

## مقدمة

شهدت البحرين في نهاية عام ٢٠٠٦ عرساً ديمقراطياً رائعاً عبّر عما حقّقته البحرين من إنجازات سياسية كبيرة منذ طرح جلالة الملك مشروعه الإصلاحية. ومضت حمى الانتخابات النيابية والبلدية، وجاءت نتائج الانتخابات كما أراد لها شعب البحرين. ومن استطاع أن يصل إلى البرلمان سبق له أن طرح برنامجاً انتخابياً يعبر عن مشروعه التنموي الهادف إلى تعزيز مستوى سعادة الإنسان في مملكة البحرين، وهو الهدف الاقتصادي الذي تجمع عليه القوى السياسية كافة في البحرين، ولكنها تختلف في كيفية بلوغ هذا الهدف.

واستطعنا خلال تلك الفترة الإطلاع على برامج بعض الجمعيات السياسية، وبخاصة البرامج الاقتصادية التي احتوت على العديد من الأفكار الهادفة في نهاية المطاف إلى سعادة البحريني، إلا أنني فوجئت ببعض الأفكار القديمة التي وردت في تلك البرامج، وهي أفكار تجاوزها الزمن. وللحق، فقد صدمت ببعض ما طرح فيها من أفكار اقتصادية تكاد تكون متطرفة، فهي إما يمينية تقترب من طرح المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية، وتعبّر عن أفكار اقتصادية تم التخلي عنها بشكل تدريجي بعد أزمة جنوب شرق آسيا في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، وبشكل شبه تام بعد تطبيقها في الأرجنتين، وقد تسببت في عام ٢٠٠١ بأزمة خانقة جعلت صانع القرار الأرجنتيني في وضع لا يحسد عليه، الأمر الذي أرغمه على تقديم استقالته والرحيل؛ وإما هي أفكار يسارية مثالية تجاوزها الزمن، ويصعب، ما لم يستحل، تطبيقها في الواقع العملي. وإنني كالاقتصادي أجد من الضروري تقديم وجهة نظري بهدف المساهمة في مناقشة بعض مما طرح في هذه البرامج الاقتصادية وتقديم تصوّر حول المطلوب اقتصادياً للمرحلة القادمة.

وقبل الانتقال إلى القسم التالي من البحث، ومناقشة الأفكار المشار إليها آنفاً وتجاربها على الصعيد العالمي وعلى البحرين، نجد من المفيد أن نوضح التناقض الذي وقعت فيه بعض البرامج الانتخابية لبعض الجمعيات السياسية، والمتعلقة بالجانب الاقتصادي. وعلى سبيل المثال، تطالب بعض البرامج من الحكومة أن تتبنى أفكار تحرير

السوق، وخصخصة مؤسسات القطاع العام، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، ونجدها تدعو إلى تعزيز دور النقابات العمالية وتعزيز دور الدولة في العملية الاقتصادية عبر تدخلها مباشرة لرفع مستوى معيشة المواطن البحريني. ولا بدّ من القول إن قيام الجمعيات السياسية بطرح تلك الأفكار يوقعها في تناقض كبير قد يفسر الاقتصاديون بعدم إدراك تلك الجمعيات لما تطرحه أو أنها تطرح بعض الأفكار لأجل طرحها لا غير، فكيف لها أن تطالب بتحرير السوق في الوقت الذي تدعو فيه إلى تعزيز دور النقابات العمالية في صنع القرار الاقتصادي؟ والمعروف أن تحرير السوق يتطلب إزالة أو الحدّ من «العوائق» كافة التي تحدّ من فاعلية آلية السوق بما فيها فاعلية النقابات العمالية لاعتبارها عاملاً يعوق عمل السوق وفقاً لما يطرحه أنصار سياسات تحرير السوق وتجارب الدول التي تبنت هذه السياسات. ولنا في التجربة البريطانية خلال حكم المحافظين في عقد الثمانينيات من القرن الماضي مثال بيّن على كيفية تطبيق سياسات تحرير السوق وكيفية التعامل مع النقابات العمالية.

يُقسم البحث إلى جزأين رئيسيين: يتكون أول جزء من أربعة أقسام، يتناول القسم الأول مصدر بعض الأفكار الاقتصادية التي طرحت في برامج الجمعيات السياسية التي دخلت أو لم تدخل البرلمان وتطالب بتطبيقها كما لو أنه لم يتم تطبيقها بعد في البحرين. وتدفعنا تلك المطالبة إلى الاستفسار حول معرفة بعض جمعياتنا السياسية للتاريخ الاقتصادي للبحرين. وسوف يتم في القسم الثاني البحث، وبشكل مختصر، في نتائج تطبيق هذه السياسات على الصعيد العالمي. أما في القسم الثالث فسيتم التطرق الى نتائج تطبيق السياسات المشار إليها آنفاً في البحرين ومساهمتها في خلق الظروف الاقتصادية لأحداث تسعينيات القرن المنصرم. وفي حقيقة الأمر هي سياسات أدت، وإلى حدّ كبير، في الكثير من دول العالم إلى أحداث مماثلة. وسوف نقدم في القسم الرابع البديل الفكري لأفكار اليمين المتشدّد الذي يجسّد أفكار البديل الديمقراطي، ويدعو الى الموازنة في الطرح والتأني في تبني بعض سياسات الإصلاح الاقتصادي. وهو فكر يدعو الى ضرورة خلق الظروف المناسبة لتبني تلك السياسات عبر تكوين مؤسسات تدعمها، وتؤكد على ملائمتها الظروف المحلية وإمكانية استمرارها.

أما الجزء الثاني من البحث، فسيقصر على طرح وجهة نظرنا حول المطلوب اقتصادياً للمرحلة القادمة.

## سياسات «إجماع واشنطن»

تطرح بعض الجمعيات السياسية برامج اقتصادية تركز بشكل كبير، وربما يمكننا القول على نحو مبالغ فيه، على أفكار غير جديدة، كتحرير السوق، وإزالة العوائق التي تحدّ من فاعليته، كما تدعو إلى تبني برامج خصخصة مؤسسات القطاع العام، وتدعو، بل تجاهر بدعوتها، إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد. وهذه أفكار قديمة وتعبّر عما يطلق عليه الاقتصاديون مصطلح: «إجماع واشنطن» (Washington Consensus)، وهو مصطلح ابتكره جون وليامسون (Williamson John) في عام ١٩٩٠، وأطلقه على السياسات التي تجمع عليها،

بل تفرضها على الدول النامية، ثلاث مؤسسات تعمل في واشنطن، وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ووزارة المالية الأمريكية. ولخص وليامسون هذه السياسات في عشر سياسات هي: (١) الانضباط المالي للحكومة، و(٢) أولويات الإنفاق الحكومي، و(٣) الإصلاح الضريبي، و(٤) تحرير سعر الفائدة، و(٥) سعر صرف منافس، و(٦) تحرير التجارة الخارجية، و(٧) إزالة القيود عن تدفق الاستثمارات الأجنبية، و(٨) الخصخصة، و(٩) إزالة القيود عن الاقتصاد المحلي، و(١٠) حقوق الملكية. وتهدف هذه السياسات إلى: (١) تحرير السوق المحلي (Liberalization)، و(٢) الخصخصة (Privatization)<sup>(١)</sup>، و(٣) الاستقرار الاقتصادي (Economic Stabilization). إضافة إلى ذلك، فهي سياسات تهدف بشكل أساسي إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد.

وأطلق على هذه السياسات في علم الاقتصاد مصطلح: «الليبرالية الجديدة» (Neoliberalism) إحياء للفكر الليبرالي الكلاسيكي لآدم سميث وديفيد ريكاردو، وذلك على اعتبار أن الفكر الليبرالي الحالي والمتمثل في المدرسة الكينزية (Keynesian) قد ابتعد عن جذوره الليبرالية. ويقصد بابتعادها عن جذورها الليبرالية كون الكينزية مدرسة بررت، بل أفسحت المجال أيضاً، للدولة للتدخل في الاقتصاد، وهو ما يتناقض وجوهر الفكر الليبرالي الكلاسيكي المتمحور حول مبدأ الحرية الاقتصادية المطلقة، والمعروف في علم الاقتصاد بـ «دعهم يفعلون» (Laissez-Faire) الذي يؤكد عدم تدخل الدولة في الاقتصاد. وهذا مبدأ طوره مؤسس المدرسة الرأسمالية آدم سميث (Adam Smith) في القرن الثامن عشر، وكان تعبيراً ملائماً لتلك المرحلة من تطور الرأسمالية، إلا أنه واجه عدة صعوبات بعد تجاوز الرأسمالية مراحلها الجنينية وبروز مؤسسات إنتاج كبيرة ذات طابع احتكاري تسلك ممارسات تتناقض ومبدأ المنافسة الحرة، وهو أحد أهم مبادئ علم الاقتصاد الرأسمالي. إضافة إلى ذلك، فقد تعرضت اقتصادات بعض الدول الرأسمالية الكبيرة، منها اقتصادا الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية، للعديد من الصدمات الاقتصادية الكبيرة، كان من أبرزها الكساد العظيم الذي أصاب الاقتصاد العالمي خلال السنوات الممتدة بين عامي ١٩٢٩ و ١٩٣٣، وأدى إلى تطور فكر اقتصادي جديد، هو مدرسة الفكر الكينزية (Keynesian School of Thoughts)، يدعو إلى تدخل الدولة في الاقتصاد لتصحيح الاختلالات التي أصابت اقتصادات تلك الدول.

أما على الصعيد السياسي، فإن المدرسة الليبرالية الجديدة هي مدرسة قريبة من الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تجسيد اقتصادي لفكر المحافظين الجديد (Neo Conservative) الذين يقفون على يمين الحزب الجمهوري ويجدون في ليبرالية المدرسة الكينزية القريبة من الحزب الديمقراطي تخلياً عن الفكر الليبرالي، وأنها تطرح أفكاراً تتناقض وجوهر الفكر الليبرالي. وفي حقيقة الأمر يعبر فكر الليبرالية الجديدة عن

(١) يقول وليامسون إن جيمس بيكر (James Baker) وزير مالية الولايات المتحدة الأمريكية هو من سعى لفرض الخصخصة على أجندة الإصلاح الاقتصادي وتبنيها على المستوى العالمي، وذلك خلال كلمته التي ألقاها في الاجتماع السنوي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سيول عاصمة كوريا الجنوبية في عام ١٩٨٥.

مرحلة الصراع الأيديولوجي خلال الحرب الباردة الذي وضع السوق في مواجهة الدولة، وجعل كلاً منهما بديلاً وليس مكماً للآخر. وهذا طرح تجاوزه الزمن، بل إنه طرح للأيديولوجيا السياسية أكثر منه للاقتصاد، ويهدف بشكل أساسي إلى تقليص، وربما إزاحة، دور الدولة عن الاقتصاد. ويعدّ هذا الطرح أحد أشكال الأصولية في الاقتصاد، ويطلق عليه «أصولية السوق» (Fundamentalism Market) تيمناً بالأصولية في الفكر السياسي<sup>(٢)</sup>.

كما يعرف عن هذه الأفكار أنها تجسيد لتراكم أفكار عدة مدارس اقتصادية محافظة ذات نزعة يمينية، بعضها متشدّد، تم تطويرها إما قبل أو بعد الحرب الباردة. ومن أهم هذه المدارس: (١) المدرسة الكلاسيكية المجددة (Neoclassical)، و(٢) المدرسة النمساوية (Austrian School)، و(٣) المدرسة النقودية (Monetarism)، و(٤) المدرسة الكلاسيكية الجديدة (New Classical) أو مدرسة التوقعات الرشيدة (Rational Expectations)<sup>(٣)</sup>. وتهدف هذه المدارس إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد إذ تجد فيه العامل الرئيسي المتسبب في ضعف أداء الاقتصاد.

## تجربة تطبيق سياسات إجماع واشنطن على الصعيد العالمي

على الرغم من وجود المدارس الاقتصادية المنبثقة منها أطروحات إجماع واشنطن لعدة عقود قبل ابتكار وليامسون هذا المصطلح، وعلى الرغم من تبني هذه السياسات من قبل بعض الدول كالفيليبين، منذ عام ١٩٦٢<sup>(٤)</sup>، وبعض دول أمريكا اللاتينية منذ منتصف ثمانينيات

(٢) يا للمفارقة، كان جورج سوروز (George Soros) المضارب المشهور في أسواق المال العالمية الذي كان له دور كبير في إفلاس البنك المركزي البريطاني، والذي اتهمه محمد مهاتير، رئيس وزراء ماليزيا السابق، بأنه أحد الأشخاص الذين تسببوا في الأزمة المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨، أول من استخدم مصطلح أصولية السوق، بهدف انتقاد وجهة النظر الفائلة إن «الحرية الاقتصادية» قادرة على أن تكون ملائمة لكل المجتمعات وفي كل الظروف، ومن دون أن تكون هناك جهات رقابية ومحاسبية للمؤسسات العاملة في تلك الاقتصادات. ويقصد سوروز من طرحه انتقاد وجهات النظر التي تدعو إلى ترك الوضع الاقتصادي برمته لعوامل السوق. انظر: Dani Rodrik, «Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion?: A Review of the World Bank's Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform,» *Journal of Economic Literature*, vol. 44, no. 4 (December 2006).

(٣) يقال إن مؤسس مدرسة الكلاسيكية الجديدة روبرت لوكاس (Robert Lucas) لم يعد يعير أفكاره القديمة أهمية كبيرة، بل إن لوكاس قام بكتابة بحث جميل للغاية حول التجربة التنموية لكوريا الجنوبية في عام ١٩٩٣ وأطلق عليه عنوان: «صناعة معجزة» أكد فيه أهمية دور الدولة الكورية في صناعة المعجزة الاقتصادية الكورية.

(٤) استلاعت الفيليبين منذ استقلالها في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٦٢ تحقيق إنجازات اقتصادية كبيرة بحيث صوّرت على أنها اليابان الجديدة القادمة من الشرق. ويجد البعض في التحول في السياسة الاقتصادية الفيليبينية من دولة توازن بين دور الدولة والسوق إلى سياسات تسعى إلى عزل دور الدولة إنهاء للحلم الفيليبيني. ولكي نوضح ذلك يمكننا الاستعانة بالأجور الحقيقية للعمالة الفيليبينية كمؤشر =

القرن المنصرم، إلا أن أفكارها قد طبقت بشكل مكثف في العديد من دول العالم بعد انتهاء الحرب الباردة، وبالتحديد في العقد التاسع من القرن العشرين. وهذه مرحلة من تاريخ البشرية كان لا بد من العبور من خلالها بعد هزيمة الفكر الشيوعي السوفياتي وصعود الفكر اليميني على المستوى العالمي واختطاف المحافظين الجدد لهذا الانتصار لفرض أجندتهم الاقتصادية على عدد كبير من دول العالم. لقد كان هذه هو الواقع، وكان على عدد من دول العالم أن تكون حقل تجارب اقتصادية لهذه الأفكار لاختبار مدى فاعليتها. وفي حقيقة الأمر، لقد أدت تلك السياسات إلى تحقيق بعض المكاسب في أول مراحل تطبيقها، إلا أنها تسببت بكوارث جمّة يصعب سردها هنا. ولعل أوضح مثال على سلبات هذه السياسات اليمينية المتطرفة أن كان عقد تسعينيات القرن المنصرم، وهو العقد الذي تمّ فيه تطبيق هذه السياسات على صعيد واسع في الاقتصاد العالمي، والعقد الذي شهد أكثر عدد لأزمات وانهايارات اقتصادية في تاريخ البشرية الحديث. لقد شهد الاقتصاد العالمي أزمات كادت تعصف باقتصادات دول شرق وجنوب شرق آسيا<sup>(٥)</sup>، وأدت إلى تراجع كبير في اقتصادات بعض دول أوروبا الشرقية<sup>(٦)</sup> وأمريكا اللاتينية. وعليه، فقد تخلى العديد من المنظمات

= على تطور مستوى دخل الفرد في الفيليبين، فتشير الإحصاءات الفيليبينية إلى تراجع الأجور الحقيقية في الفيليبين من ٤,٣٧ دولار في عام ١٩٦٢ إلى ١,١٢ دولار في عام ١٩٨٦ بعد بلوغ سياسات إجماع واشنطن ذروة تطبيقها في الفيليبين.

(٥) تسببت الأزمة التي تعرضت لها دول شرق وجنوب شرق آسيا إلى العديد من الصعوبات التي دفعت ثمنها الفئات الأضعف في مجتمعات تلك الدول. وبسبب تراجع متوسط دخل العائلة في كوريا الجنوبية، وتراجع مقدرة العائلة الكورية على إعالة أطفالها، تخلت عوائل كورية عديدة عن أطفالها وتركتهن لمؤسسات التبني. وفي النصف الأول من عام ١٩٩٨ تم ترك ٥٠٠٠ طفل كوري للتبني، على الرغم من أن كوريا مجتمع يولي أهمية كبيرة للعائلة. كذلك أدت الأزمة في تايلاندا إلى إنهاء كل ما أنجزته تايلاندا في مجال محاربة الفقر منذ عام ١٩٨١، أي أنها قضت على عمل استمر ١٧ عاماً في عام واحد.

إضافة إلى ذلك، تسببت الأزمات الاقتصادية في إضعاف هيبة ومصداقية الدولة، الأمر الذي يحّد من مقدرتها على إدارة شؤونها المحلية. لذلك، فقد كانت الأزمة التي عصفت بإندونيسيا في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ السبب الرئيسي الذي ساهم في إضعاف السلطة المركزية الإندونيسية، وفي تفكيك دولة إندونيسيا، وانفصال تيمور الشرقية عنها.

(٦) تشير دراسة للبنك الدولي حول تجارب النمو في تسعينيات القرن الماضي صدرت في عام ٢٠٠٥ إلى تدني أداء اقتصادات العديد من دول شرق أوروبا وعدم بلوغ هذه الاقتصادات مستوياتها التي كانت عليها قبل تطبيق سياسات إجماع واشنطن، وذلك على الرغم من مضي أكثر من عقد على تطبيق هذه السياسات. كما يشير التقرير إلى عمق وطول فترة الركود هذه، وليفتح الباب على مصراعيه للبحث في فوائد اتباع وصفة إجماع واشنطن. كما أشار التقرير إلى عدم توقع المؤسسات الدولية كافة بما فيها البنك الدولي حجم التراجع في اقتصادات دول أوروبا الشرقية نتيجة تبنيها سياسات إجماع واشنطن. وعلى سبيل المثال، وكدليل على تشاؤم البنك الدولي بالنتائج المتوقعة لاتباع سياسات إجماع واشنطن من قبل دول أوروبا الشرقية، ومحاولاته الابتعاد عن هذه السياسات، يتطرق التقرير المذكور إلى اقتصاد أوكرانيا، فيذكر أن على اقتصاد الأوكراني النمو بمعدل سنوي قدره ٥ في المئة بدءاً من عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠١٧ ليبلغ مستواه قبل انهيار الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩٠، أي على أوكرانيا أن تضع ما يقارب من سبعة وعشرين عاماً لكي تبلغ المستويات التي كانت عليها في عام ١٩٩٠.

العالمية عن هذه السياسات، كما تخلق عنها الكثير من الاقتصاديين، بل إن رئيس البنك الدولي السابق جيمس والفينسون (James Wolfensohn) أعلن في أحد ندواته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ عن موت إجماع واشنطن<sup>(٧)</sup>. كما تم نشر العديد من البحوث العلمية التي تؤكد موت هذه السياسات المتطرفة<sup>(٨)</sup>، وما هو مهم الآن، كما قال رودريك (Rodrik)، ليس موت أم عدم موت سياسات إجماع واشنطن، بل المهم ما هي السياسات التي ستحل محلها.

## التجربة البحرينية مع سياسات إجماع واشنطن

لقد كان للبحرين، كما للعديد من الدول النامية، تجربة مع سياسات إجماع واشنطن. وبدأ لقاء البحرين بهذه السياسات في منتصف عقد الثمانينات، منذ عام ١٩٨٦، واستمر حتى عام ٢٠٠١ بعد أن طرح صاحب الجلالة مشروعه الإصلاحية. ومن وجهة نظرنا، نجد في تلك المرحلة، من عام ١٩٨٦ حتى عام ٢٠٠١، طوراً جديداً للاقتصاد البحريني، وهو الطور الثاني للتاريخ الاقتصادي للبحرين منذ الاستقلال. وقد سبقه طور أول امتد إلى الفترة الواقعة بين عام الاستقلال حتى عام ١٩٨٦، وكان فيها لفكر الأستاذ يوسف الشيراوي التنموي دور أساسي. وشهدت البحرين في الطور الأول منذ الاستقلال إحدى أفضل مراحل تطورها الاقتصادي، إذ تم تكوين القاعدة الإنتاجية للاقتصاد البحريني، والمضي قدماً في بناء اقتصاد البحرين الحديث. وفي تلك المرحلة تم تطوير واستحداث قطاعات اقتصادية حديثة، كالقطاع المصرفي والمالي، وقطاع السياحة، وقطاعات الخدمات، والقطاع الصناعي البحريني، كما تم خلق عدد كبير من الوظائف أدت إلى نمو متوسط دخل البحريني إلى مستويات لم تشهدها البحرين من قبل. على سبيل المثال لا الحصر، ارتفع متوسط الأجور الحقيقية للعمالة البحرينية في القطاع الخاص من ١٧١,٧ دينار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٦ إلى ٣,٢٧٥ دينار في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥، أو بنسبة نمو بلغت ١١٨,٦ في المئة، أي أنها ارتفعت بأكثر من الضعف خلال تسع سنوات فقط.

ومع تراجع أسعار النفط في عام ١٩٨٢ دخل البحرين فكر آخر مغاير لفكر الأستاذ يوسف الشيراوي، وهو فكر ينبع من أجندة إجماع واشنطن، ويدعو إلى ضبط المصروفات الحكومية تحت حجة ترشيد الإنفاق الحكومي، وبحث فكرة خصخصة مؤسسات الإنتاج البحرينية المملوكة للدولة، وخصخصة الخدمات الحكومية، ورفع الدعم الحكومي عن عدد من السلع والخدمات. كما طلع علينا البعض بفكرة تحرير السياسة النقدية البحرينية، وتجسيد ذلك في تحرير سياسة سعر الفائدة البحرينية، وذلك على الرغم من أن الدينار

(٧) في حقيقة الأمر، لقد أعلن جيمس والفينسون في أكثر من مناسبة عن موت سياسات إجماع واشنطن. لقد قام بتكرار وجهة نظره حول تلك السياسات في المحاضرة الرئيسة لمؤتمر حول الفقر في شنغهاي في الصين الشعبية.

Rodrik, Ibid.

(٨) انظر على سبيل المثال الدراسة الحديثة:

البحريني مربوط بالدولار<sup>(٩)</sup>. لقد طرحت عدة أفكار كبيرة مدعومة من مؤسسات دولية، كصندوق النقد الدولي، ولكن لم تتم مناقشتها وبحث مدى ملاءمتها للواقع البحريني، وبالتحديد المصلحة الوطنية لمملكة البحرين، ومدى انعكاس ذلك على الاقتصاد البحريني. والواضح أن البعض كان يروّج لفكرة ضرورة تقليص دور الدولة في الاقتصاد البحريني، وأن حجم الدولة مجسد في إنفاقها العالي للغاية، ولا يمكن الاستمرار فيه، لذلك على الدولة العمل بشكل جدي على رفع يدها عن الاقتصاد وتركه تدريجياً للقطاع الخاص.

تلك أفكار كبيرة للغاية بالنسبة إلى الاقتصاد البحريني الحديث الذي ما زال في طور نموه الأولي. لقد طرحت هذه الأفكار الكبيرة من دون مناقشتها مع الاقتصاديين البحرينيين، وكنا نحن كمجموعة، بل أكبر مجموعة اقتصادية متخصصة في البحرين وتعمل في مركز البحرين للدراسات والبحوث، لدينا الكثير من الأسئلة الكبيرة التي لا تقل أهمية عن السياسات التي جاءت في وصفة إجماع واشنطن. على سبيل المثال، لقد كان لدينا أسئلة من الأهمية التي تستدعي ضرورة مناقشة تلك السياسات بشكل جدي. وأول تلك الأسئلة هو: كيف ستستطيع وزارة المالية والاقتصاد الوطني ترشيد الإنفاق في اقتصاد تعتمد قطاعاته الاقتصادية غير النفطية على الإنفاق الحكومي؟ وثانيها: أي من الإنفاق الحكومي سيتم ترشيده؟ وثالثها: ماذا لو أن الاقتصاد البحريني مرّ بمرحلة ركود، فمن المسؤول عن انتشال اقتصاد البحرين من ذلك وما هي السياسات المطلوبة؟

تلك أسئلة مصيرية لم تتم مناقشتها مع الاقتصاديين من أهل البحرين قبل الموافقة على تطبيقها على الواقع. والواضح أن الإنفاق الذي تمّ التركيز عليه هو الإنفاق الرأسمالي أو الاستثماري للبحرين، وهو توجّه يقف على النقيض مما تملّيه علينا سياسات التنمية الاقتصادية، وهذا التوجه كان يقوده الأستاذ يوسف الشيراوي. لقد توقفت المشاريع التنموية منذ عام ١٩٨٦ بحيث لم تشهد البحرين أي استثمارات كبيرة كتلك التي كان يتم تنفيذها في السابق، وتؤدي إلى زيادة معدل نمو الاقتصاد البحريني، وخلق عدد كبير من الوظائف التي ساهمت في رفع مستوى معيشة الإنسان البحريني. إن ما كان مهماً هو ضبط الميزانية وعدم الإفراط في المصروفات حتى وإن كانت استثمارات ذات مردود، ليس فقط للحكومة البحرينية، بل أيضاً للاقتصاد البحريني ككل. لذلك، فقد كنا في مركز البحوث ننظر إلى هذه السياسات على أنها دخيلة على علم الاقتصاد، بل ليس لها علاقة بعلم الاقتصاد، وهي سياسة محاسبية صرفة تحاول الموازنة بين الإيرادات والمصروفات. هذه نظرة ليس لها أي تبرير اقتصادي على الإطلاق، فالميزانية هي أحد أهم أدوات الاقتصاد الكلي التي توظف للتأثير مباشرة في أداء الاقتصاد المحلي، وهي توظف في دول العالم كافة على هذا الأساس.

(٩) تعدّ سياسة تحرير سعر الفائدة إحدى سياسات إجماع واشنطن، وهي سياسة غير فاعلة تخلى عنها العديد من الاقتصاديين. ومنهم مبتكر مصطلح «إجماع واشنطن». انظر: John Williamson, «What Should the World Bank Think about the Washington Consensus?», *World Bank Research Observer*, vol. 15, no. 2 (April 2000), pp. 251-264.

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه وللتاريخ: ما هي نتائج تلك السياسات؟ بالنسبة إلى الكثير من الاقتصاديين البحرينيين، تعدّ تلك الفترة أسوأ مرحلة اقتصادية شهدتها الاقتصاد البحريني، وهي مرحلة ساهمت ليس فقط في تقليص معدل نمو الاقتصاد البحريني وتراجع عدد الوظائف التي يخلقها، لقد كان لها دور كبير في ارتفاع معدل البطالة في البحرين بحيث بلغت مستويات مرتفعة لم يشهد لها الاقتصاد البحريني مثيلاً منذ نيل البحرين استقلالها. ونجم عن تلك الحالة التي خلقتها سياسات إجماع واشنطن في البحرين تراجع لمستويات الأجور الحقيقية للعمالة البحرينية في القطاع الخاص بين عام ١٩٨٦ وأذار/مارس ٢٠٠١ إلى ما يعادل ٧, ٢٥ في المئة، الأمر الذي يؤكد بشكل مباشر وجود تراجع كبير في مستوى معيشة الإنسان البحريني وتراجع كبير في سعادته. لذلك علينا الحذر مما يطرح في بعض البرامج الداعية الى التسرع في تبني سياسات اقتصادية أثبتت التجربة البحرينية والعديد من تجارب دول العالم فشلها الذريع.

ويتضح من التجربة البحرينية أن تراجع الأجور الحقيقة للعمالة البحرينية خلال تطبيق وصفة إجماع واشنطن لم يساهم في تراجع البطالة بين القوى العاملة البحرينية، وذلك كما تمليه علينا وصفة إجماع واشنطن، بل ما حصل هو عكس ذلك. وتؤدي بنا هذه النتيجة إلى ملاحظتين أساسيتين حول سوق العمل البحريني: وهما:

١ - إن لدى آلية السوق القدرة على تصحيح العديد من الاختلالات، ولكنها لم تكن قادرة على حل مشكلة البطالة في سوق العمل البحريني، الأمر الذي يستدعي إعادة التفكير في مدى اعتمادنا على هذه الآلية لحل مشكلة البطالة بين قوى العمل البحرينية. كما تدعونا الى البحث عن آليات مكملة لآلية السوق، منها على سبيل المثال تدخل الدولة لتصحيح الاختلال.

٢ - هناك عوامل أخرى غير الأجر تساهم في تصحيح اختلال البطالة، من أهمها تشجيع الاستثمار بالكّم المطلوب لنمو الاقتصاد البحريني بمعدلات تساهم في زيادة الطلب على العمل البحريني، الأمر الذي يحدّ من تراجع البطالة بين البحرينيين، ومن ثم أجور القوى العاملة البحرينية. لذلك، يمكننا القول إن التعامل مع سوق العمل البحرينية يتطلب تجاوز التحليل المبسّط لنظرية العرض والطلب، وذلك لوجود عوامل أخرى لها تأثيرات أكبر من تأثير العرض والطلب للعمل في السوق البحرينية.

إضافة الى ذلك، ومن وجهة نظرنا، نعتقد أن لتلك السياسات انعكاسين إضافيين سلبيين للغاية تركا تأثيراً كبيراً في مسار الاقتصاد البحريني الحديث. وهذان الانعكاسان هما:

١ - مساهمة تلك السياسات، كما قلنا في ما سبق، في زيادة معدل البطالة في البحرين، الأمر الذي خلق الأرضية المناسبة التي نجمت عنها أحداث التسعينيات من القرن الماضي.

٢ - أدت تلك السياسات، وبشكل لا يقبل الجدل، إلى تراجع قدرة البحرين على جذب الاستثمارات الأجنبية في ظل تزايد المنافسة الإقليمية وتزايد الاستثمارات الحكومية في الدول المنافسة للبحرين. لقد كان علينا أن نسائل أنفسنا: كيف للأجنبي أن يستثمر في بلادنا ونحن لا نفعل ذلك؟ ألا تعتقدون أن من اتبع هذه السياسات ودافع عنها كان يرسل

الإشارة الخطأ إلى المستثمر الأجنبي: أليس من حق الأجنبي أن يسائل نفسه: كيف لي أن أستثمر في بلد أهله لا يثقون فيه، وإلا فلم يستثمرون فيه؟

ونتيجة الضغوط التي تعرض لها الاقتصاد البحريني، تمّ اقحامه في مرحلة ركود كانت الأسوأ على الإطلاق في التاريخ الاقتصادي الحديث للبحرين. وتدفعنا تلك الحقيقة الى طرح التساؤل التالي: هل نريد أن نعيد التاريخ الى الوراء ونقحم الشعب البحريني في مرحلة جديدة مشابهة لتلك المرحلة، أم علينا المضي قدماً لبناء البحرين الديمقراطي؟ علينا الإجابة عن ذلك السؤال، ومواجهة الواقع، ومعرفة خصائصه، وما تمليه علينا مصلحة الشعب البحريني ورفاهيته.

## الخيار الديمقراطي

إن المطلّع على تاريخ تطور الفكر الاقتصادي سيصل إلى قناعة بأن التطرف الفكري في الطرح الاقتصادي حالة لا يمكن أن تقبل بها قوى المجتمع العالمي. لذلك برز تيار وسطي يقوده عالما اقتصاد حائزان على جائزة نوبل في الاقتصاد، وهما: أمارتيا سن (Amartya Sen) وجوزف ستيجليتز (Joseph Stiglitz). وقام عالما الاقتصاد بنشر العديد من البحوث الاقتصادية لتوضيح البديل لليبرالية الجديدة<sup>(١٠)</sup>، كما قام الباحثان<sup>(١١)</sup> بدعوة المؤسسات الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى عدم فرض أجندة إجماع واشنطن على الدول النامية من دون مراعاة خصائص اقتصادات هذه الدول، ففرضها جعل العديد من الدول النامية تدفع تكلفة عالية أدت إلى تحولات سلبية

Sen Amartya: *Development Thinking at the Beginning of the 21<sup>st</sup> Century: The Suntory and Toyota* (١٠) *International Centers for Economics and Related Disciplines*, Discussion Paper; no. DEDPS/2 (London: School of Economics and Political Science, 1997); *Development as Freedom* (New York: Oxford University Press, 1999); *Commodities and Capabilities*, Professor Dr. P. Hennipman Lectures in Economics; v. 7 (Amsterdam; New York: North-Holland, 1985); *Rationality and Freedom* (Cambridge, MA: Belknap Press, 2002), and «What's the Point of a Development Strategy?», and Joseph E. Stiglitz: «The Role of Government in the Economies of Developing Countries», pp. 61-109, in: *Development Strategy and Management of the Market Economy*, 2 vols. (Oxford: Clarendon Press; New York: Oxford University Press, 1997); «Employment, Social Justice and Societal Well-being», *International Labour Review*, vol. 141, nos. 1-2 (2002), pp. 9-29; *Globalization and its Discontents* (New York: W. W. Norton, 2003), and «Post Washington Consensus Consensus», Initiative for Policy Dialogue Working Paper Series, Task Force on Governance of Globalization, Columbia University November 2004, < [http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/2004\\_Post\\_Washington\\_Consensus.pdf](http://www2.gsb.columbia.edu/faculty/jstiglitz/download/2004_Post_Washington_Consensus.pdf) > .

Nicholas Stern and Joseph E Stiglitz, «A Framework for a Development Strategy in a Market Economy», in: *Development Strategy and Management of the Market Economy*, pp. 253-295, and Joseph Stiglitz [et al.], *Stability with Growth: Macroeconomics, Liberalization and Development*, Initiative for Policy Dialogue Series (Oxford: Oxford University Press, 2006).

كبيرة في اقتصادات هذه الدول. كما دعا الدول النامية إلى عدم قبول تلك السياسات من دون التأكد من ملاءمتها لاقتصادها الوطني. وفي واقع الأمر، لا تنبذ هذه المدرسة اقتصاد السوق، ولا تنبذ أفكار إجماع واشنطن، ولكنها تدعو إلى ضرورة التريث وتوسعة دائرة النقاش والاستماع إلى آراء الدول النامية، بل الرجوع إليها أيضاً للتأكد من ملاءمة هذه السياسات اقتصادات تلك الدول، أي على المؤسسات الدولية مشاركة الآخرين والمعنيين بهذه السياسات في ما سيفرض عليهم، لذلك فهو طرح أو خيار مكمل، ولكنه خيار يدفع باتجاه ديمقراطية صنع القرار على الصعيد العالمي.

إضافة إلى ذلك، تبين المدرسة الحديثة تجنب سياسات إجماع واشنطن التطرق إلى رأس المال البشري ورصده ضمن العوامل الرئيسية المؤثرة في تطوير أداء الاقتصاد<sup>(١٢)</sup>. إن جميع السياسات المقترحة من قبل إجماع واشنطن تقتصر على أسواق المال والسلع والخدمات، ولكنها لا تتطرق إلى سوق العمل، علماً أن معجزة النمو في دول شرق وجنوب شرق آسيا التي تعد التجربة التنموية الرائدة في الدول النامية، هي تجربة اعتمدت بشكل أساسي على رأس المال البشري في تلك الدول. لذلك تجد المدرسة الحديثة في غياب هذا البند عن أجندة إجماع واشنطن عاملاً يدعونا إلى التفكير بشكل جدي في مدى ملاءمة هذه السياسات للدول النامية، كما يدعونا إلى ضرورة دراسة هذه السياسات وتبني فقط ما ينسجم وواقع الدول النامية ومتطلبات التنمية المحلية.

كذلك قام مؤسسو الفكر الوسطي بإعادة تعريف دور الدولة في الاقتصاد، وإعادة تعريف علاقة الدولة بالسوق. ونجم عن فكرهم تطوير لهذه العلاقة بحيث ينظر إلى كل من الدولة والسوق كعاملين مكملين أحدهما للآخر لا يمكن الاستغناء عن أي منهما في العملية الاقتصادية. كما أكدوا أن للدولة دوراً مهماً في العملية الاقتصادية، وأنها، أي الدولة، عامل استقرار أساسي يساهم بشكل كبير في تكملة دور السوق والحد من الاضطرابات التي قد تنجم عنه وتتسبب في تعرض الاقتصاد المحلي لصدمات كبيرة. لذلك، فإن الفكر الجديد لا ينسف أفكار المدارس الأخرى، لا بل إنه يستفيد منها ومن تجاربها، ولا يدعو إلى رفضها، ولكن إلى تطويرها بما يتجاوز معضلة الدولة أو السوق لصالح الدولة والسوق<sup>(١٣)</sup>. لهذا يمكننا القول إنه فكر اقتصادي وسطي له تبعات سياسية تعزز من دور الوسطية في السياسة.

(١٢) انظر على سبيل المثال: Joseph E. Stiglitz, «Finance for Development», paper presented at: *Development Dilemmas: The Methods and Political Ethics of Growth Policy* (conference), edited by Melvin Ayogu and Don Ross, Routledge Studies in Development Economics; 41 (London; New York: Routledge, 2005), pp. 15-29.

(١٣) يؤدي هذا التطوير الحديث للعلاقة بين الدولة والسوق إلى ما يعرف في علم الاقتصاد بـ «علم إدارة اقتصاد السوق» (Management of the Market Economy) حيث تتدخل الدولة لتساهم في إدارة اقتصاد السوق وليس السيطرة أو الهيمنة عليه. ووفقاً للفكر أو المدرسة الجديدة، تؤدي الدولة ذلك الدور الإداري بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، أي أن تحرص على انسجام أداء القطاع الخاص مع الأهداف الوطنية للدولة.

## أفكار للمرحلة القادمة

سننطلق في القسم الأخير من هذا البحث من واقع الاقتصاد البحريني الحالي والمتجسد في دورته الاقتصادية، بل أيضاً في مرحلة الانتعاش من الدورة. ويقترح الكثير من المحللين المهتمين بمنطقة الخليج أن تستمر مرحلة الانتعاش الاقتصادي في البحرين والخليج حتى عام ٢٠١٠، وقبل أن يحدث تحول ملحوظ في أداء هذه الاقتصادات. وإنه لمن المفارقة أن تكون سنة التحول في الدورة الاقتصادية في البحرين هي السنة التي ستنتهي فيها الدورة الحالية للمجلس الوطني. لذلك يقع على الإخوة والأخوات في المجلس مهمة تشجيع صانع القرار على تبني سياسات اقتصادية تساهم، في أقل الأحوال، في مواصلة الاقتصاد البحريني فترة انتعاشه حتى تلك السنة. ذلك إذا ما كانت رؤية أعضاء المجلس الوطني أو الجزء الأكبر منه أنانية ولا تكثر بما سيأتي بعدها، أي الدورة التالية التي ستبدأ في عام ٢٠١٠. أما إن كانت منطلقات أعضاء المجلس خلافاً لذلك، وهو ما نجزم به، فستقع عليهم مهمة مساعدة صانع القرار على تبني سياسات نمو اقتصادية تدفع مرحلة الانتعاش الى ما بعد عام ٢٠١٠.

من هذا المنطلق سيطرح البحث وجهة نظرنا حول السياسات الاقتصادية المطلوبة للمرحلة القادمة، وقبل تقديم وجهة نظرنا نجد أن من المهم طرح مصدر الأفكار التي سترد في ما بعد.

تولي المدارس الاقتصادية والتجارب التنموية المختلفة أهمية متفاوتة لكل من كفاءة الإنتاج وعدالة توزيع الثروة، فقد أولت المدارس اليمينية المحافظة أهمية أكبر لعامل كفاءة الإنتاج، وبخاصة في طور المراحل الأولية للتنمية، وذلك بهدف زيادة معدل التراكم. أما المدارس اليسارية والسوفييتية النزعة، فقد ركزت على جانب التوزيع، في حين أولت عملية كفاءة الإنتاج أهمية أقل، وذلك لأسباب أيديولوجية. ويبدو من الوهلة الأولى أن التوجهين اليميني المحافظ واليساري يعبران عن أفكار برفض كل منهما الآخر، في حين أثبتت التجارب أنه لمن اليسر الدمج بينهما في مجتمع ديمقراطي، وذلك على غرار الدول الاسكندنافية. وفي حقيقة الأمر، لا بد من توضيح نقطة أساسية، وهي أن الأخذ بأحد الخيارين قد طبق فقط في الدول غير الديمقراطية كأنظمة دول جنوب وشرق آسيا التي ركزت على كفاءة الإنتاج منذ استقلالها وحتى تحول أنظمتها إلى النظام الديمقراطي. كما تم في الأنظمة الاشتراكية السابقة إعطاء الأولوية لعادلة توزيع الثروة على الرغم من أهمية كفاءة الإنتاج لبقاء نظمها السياسية. كذلك من الضروري أن لا يفهم أننا نقترح أن يقتصر دمج التوجهين على الأنظمة الديمقراطية، فبعد انفتاح الصين على العالم، سعت لدمج التوجهين على رغم أنها دولة تصنف، من قبل المؤسسات العالمية، ضمن الدول غير الديمقراطية. لكن يمكننا القول إنه لمن الصعب، ما لم يكن من المستحيل، تبني توجه واحد في ظل نظام ديمقراطي يطالب، بل يحاسب فيه أيضاً ممثلو الشعب السلطة التنفيذية بتطوير أداء الاقتصاد، وربط ذلك بزيادة سعادة المواطن. في ظل نظام كهذا تغدو عملية الفصل بين التوجهين مهمة مستحيلة.

ومن هنا تأتي أهمية الطرح التنموي الوسطي الحديث الذي يجد في الإنتاج والتوزيع

عمليتين مكملتين بعضهما لبعض، ولا يجب الفصل بينهما، وإلا فمما الفائدة من الإنتاج ما لم يؤد إلى زيادة سعادة أكبر عدد من المواطنين، بل يطرح الفكر التنموي الحديث أن الدمج بين هذين التوجهين في ظل التأكيد على سيادة النظام الديمقراطي يقدم الوجه المشرق والأكثر تطوراً لعلم التنمية الاقتصادية. إن هذا الطرح يعبر عن خلاصة التجارب التنموية المختلفة لدول العالم، وبشتى توجهاتها الفكرية، فيقدم الأنسب منها والأكثر إنسانية وإمكانية للتطبيق. ولا يمكن الفصل في طرح عالمي للاقتصاد سن (Sen) وستيغليتز (Stiglitz) بين الإنتاج وتوزيع الثروة، كما لا يمكن الفصل بينهما وبين النظام السياسي الديمقراطي، فالتنمية في هذا المشروع هي تعبير صادق يسعى لسعادة الإنسان.

من هذا المنطلق سنقدم في هذا البحث مجموعة من الأفكار الاقتصادية العامة ذات الطابع الاقتصادي الكلي، والهادفة إلى تعزيز سعادة الإنسان البحريني على نحو متواصل. وهذه أفكار، وليست سياسات محددة، ونفعل ذلك بهدف التوصل إلى إجماع حول الإطار العام الذي يجب أن تبحر فيه سفينة البحرين.

## ١ - لا بد للدولة البحرينية من دور في الاقتصاد البحريني

إننا ننع في تناقض عندما نطالب الدولة بأن تتدخل لرفع مستوى معيشة الإنسان في الوقت الذي نطالبها برفع يدها عن الاقتصاد. لا يمكن تحقيق الاثنين معاً، فإما رفع يد الدولة، وعليه ترك السفينة تسيير وفقاً لما تمليه رياح السوق فقط، وإما مطالبة الدولة بأن يكون لها دور في التأثير في أداء الاقتصاد، وعليه ضرورة تبني السياسات التي تحسن من أداء الاقتصاد البحريني، وتساهم في زيادة مستوى معيشة الإنسان البحريني، أي ربط سياسات الإنتاج بالتوزيع.

ومن الضروري التأكيد على عدم عزل دور الدولة عن دور القطاع الخاص، إذ لا يمكن تحقيق أهداف المجتمع البحريني في ظل الديمقراطية في البحرين من دون إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني البحريني في عملية صنع القرار. إن هذه هي الديمقراطية في شكلها الحديث.

إن كان لنا موقف من الدولة، فلا نطالب برفع يدها عن الاقتصاد، فهذا مطلب لن يخدم هدف رفع مستوى سعادة البحرينيين، بل المطلوب منا أن ندعو الدولة إلى تعزيز دورها وتدخلها لكي تتعاون مع المجتمع البحريني على تحقيق ذلك الهدف النبيل. وإذا ما اقتنعنا بضرورة تدخل الدولة في الاقتصاد، فمن المنطقي أن ندعوها، بل نهيب بها أيضاً مواصلة تبني سياسات اقتصادية تكمل مسيرة النمو البحرينية وتهيئ الاقتصاد البحريني لمرحلة متقدمة تستطيع من خلالها لاحقاً أن تتبنى ما يناسبها من سياسات إجماع واشنطن وما تمليه علينا المصلحة الوطنية.

## ٢ - الدور المتوخى من القطاع الخاص

في ما يتعلق بتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد البحريني، وزيادة نسبة مساهمته

في إجمالي الناتج المحلي، من المنطقي أن نتوقع أن يكمن مستقبل القطاع الخاص في الاستثمار في الاقتصاد البحريني، وليس في الاعتماد أو الضغط لأجل خصخصة بعض مؤسسات القطاع العام لكي يتمكن من رفع نسبة مساهمته في الاقتصاد البحريني. وبقيامه بمحاولة إحلال محل الدولة عبر مشاريع الخصخصة يكون القطاع الخاص قد فقد أحد أهم الأدوار المتوخاة منه، وهو خلق أفكار جديدة والاستثمار فيها، وليؤدي بذلك دوره الطبيعي في رفع معدلات نمو الاقتصاد وخلق وظائف جديدة. وعلى المعنيين القيام بذلك بدل المطالبة ببيع مؤسسات القطاع العام، لكي يتسنى لهم زيادة مساهمتهم في الاقتصاد البحريني. ويرجع السبب في تركيزنا على الاستثمار لتعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد البحريني إلى الإجابة عن السؤال التالي: ماذا لو رفضت الدولة تخصيص مؤسساتها الإنتاجية؟ هل سيتوقف القطاع الخاص عن تعزيز دوره في الاقتصاد، وهل هناك من أدوات اقتصادية أكثر فاعلية من الاستثمار لتعزيز القطاع الخاص لدوره في السوق البحرينية؟

### ٣ - التنمية هي عملية لاكتشاف الذات

تشير دراسات تجارب التنمية العالمية إلى عدم وجود وصفة جاهزة لأي تنمية اقتصادية، وذلك على خلاف ما كان يطرح في السابق، وأدى بالكثير من الدول الى تبني سياسات لا تتلاءم وخصائصها الاقتصادية، بل إمكانياتها على النمو أيضاً. لقد أظهرت الدراسات الحديثة، ومنها دراسة هوسمان ورودرليك (Hausmann and Rodrik)<sup>(١٤)</sup> أن لكل دولة تجربتها الفريدة. ولعل هذا يفسر ما توصلت إليه دراسة إيمبس وفاكزيارغ (Imbs and Wacziarg)<sup>(١٥)</sup> حول مراحل تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المحلي. ويتوصل إيمبس وفاكزيارغ بعد دراسة تجارب العديد من الدول النامية والصناعية أن شكل منحني تنوع القاعدة الإنتاجية يأتي على شكل حرف U باللغة الإنكليزية، ويفسر ذلك على النحو التالي: تتجه دول العالم إلى تنوع قاعدتها الإنتاجية في بداية مشوارها التنموي، وذلك بالدخول في العديد من المشاريع، وعند قيام الدولة بذلك تكتشف ذاتها وقدرتها على التطور، ومن ثم تسعى للبحث عن التخصص في الإنتاج. في هذه المرحلة تبدأ ترسخ لدى صانع القرار الاقتصادي، سواء في القطاع الخاص أو الحكومي، ثقته في الإنتاج وأي المنتجات هو قادر على إنتاجها، بل تسويقها أيضاً في الأسواق العالمية، أي مقدرته على إنتاج سلع وخدمات تنافسية يستطيع من خلالها اختراق الأسواق العالمية. وبعد بلوغها ذلك المستوى وبلوغ متوسط دخل الفرد فيها مستويات متقدمة، تبدأ هذه الدولة بالتخصص في السلع والخدمات التي لديها ميزة تنافسية وتكون قادرة على إنتاجها على نحو متطور. كما ستتجه هذه الدولة إلى تطوير ذلك المنتج، الأمر الذي يعزز من ميزتها التنافسية بين بقية دول العالم، وهي ميزة ستساهم في مقدرة الدولة

(١٤) Ricardo Hausmann and Dani Rodrik, «Economic Development As Self-Discovery,» *Journal of Development Economics*, vol. 72, no. 2 (December 2003), pp. 603-663.

(١٥) Jean Imbs and Romain Wacziarg, «Stages of Diversification,» *American Economic Review*, vol. 93, no. 1 (March 2003), pp. 63-86.

على الإنتاج والنمو بمعدلات تحافظ على مستوى سعادة الإنسان في تلك الدولة.

ولدينا في البحرين تجربة غنية تجسدت في مرحلتين من طور النمو الاقتصادي للبحرين، وهي تجارب على الرغم من تطورها إلا أنها لم تكتمل بعد، ونحن ما زلنا بحاجة إلى الاستمرار في تطويرها، وفي التعرف أكثر على قدراتنا. مع ذلك، فإن تجربتنا قد أدت بنا إلى بعض القناعات حول قدراتنا التنافسية، ومنها مقدرتنا أن نكون مركزاً مالياً متقدماً في المنطقة، كما أوصلتنا تجربتنا إلى أننا قادرون على أن نكون أحد المراكز المالية العالمية، ما لم نكن المركز الأول في العالم للصيرفة الإسلامية. كذلك تملي علينا تجربتنا أننا دولة قادرة على التميز في صناعة الألومنيوم الأساسية، وأننا قادرون على توظيف هذه الميزة لتنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد البحريني، ونقل التجربة الى حقول أخرى كصناعة منتجات الألومنيوم المتقدمة والمكملة للصناعة الأساسية. ذلك ما يمليه علينا الواقع البحريني، وعلينا سبره للبحث عما نحن قادرون على إنتاجه.

ومن المهم التأكيد هنا أن عملية اكتشاف الذات تصاحبها تكلفة تتحملها الدولة (قطاع عام وخاص)، فهي الضريبة التي على المجتمع دفعها مقابل اكتشافه لذاته. وعلى سبيل المثال، ربما كان علينا - نحن أهل البحرين - أن نجرب السياسات التي ساهم فيها الاستاذ يوسف الشيروي، ومن ثم اللجوء الى خيار السياسات المنبثقة عن إجماع واشنطن، الأمر الذي نجم عنها ارتفاع ملحوظ في نسبة البطالة، ولتكون مصدراً أساسياً لأحداث النصف الثاني من تسعينيات القرن المنصرم، ولكي نكتشف من ثم أنسب الطرق للبحرين التي ساهمت وستساهم في استقرار ونمو الاقتصاد البحريني، وعليه تعزيز مستوى سعادة المواطن البحريني.

#### ٤ - هل الخصخصة بديلة من تحسين أداء الدولة؟

يلاحظ المتابع للتطورات الاقتصادية العالمية تراجع حماس المسؤولين في العديد من دول العالم لخصخصة مؤسسات القطاع العام، ويرجع السبب في ذلك الى النتائج التي أفرزتها بعض مشاريع الخصخصة. وقبل الانتقال الى البحث في الأسباب التي أدت إلى مراجعة سياسات الخصخصة والتأني في تبنيها، نجد من المفيد توضيح أن الخصخصة وتحول الملكية من عامة إلى خاصة لمؤسسات القطاع العام تعني أن القطاع الخاص المحلي قادر على تحمل مسؤولية تملك وإدارة مؤسسات القطاع العام. وأحد المؤشرات الدالة على قدرة القطاع الخاص المحلي هي دخوله في مناقصة التنافس مع الشركات العالمية على شراء أو إدارة شركات القطاع العام التي يراد تخصيصها، أي أن تطور عوامل الإنتاج المحلية الخاصة قد بلغت المستوى الذي يمكنها من إدارة الاقتصاد المحلي، وإلا بماذا يمكن تفسير ادعائنا باستعداد القطاع الخاص لمرحلة الخصخصة، وأن يكون له الدور الرئيسي في العملية الاقتصادية.

وبعد توضيح العلاقة بين الخصخصة وربطها بتطور عوامل الإنتاج المحلية واستعدادها لتحمل المسؤولية الوطنية للمساهمة في إدارة الاقتصاد المحلي، نعود إلى تناول العوامل التي ساهمت في تحييد وجهة نظر العديد من صانعي القرار في الدول التي تبنت سياسة

الخصخصة، وأدت بهم إلى مراجعة هذه السياسات ومدى ملاءمتها لتطور عوامل السوق المحلي. وهذه العوامل هي التالية:

أ - لم تعبّر برامج الخصخصة عن تطور الواقع المحلي بقدر ما هي سياسات ناجمة عن ضغوط خارجية تعرضت لها الدول النامية من قبل مجموعة مؤسسات إجماع واشنطن. لذلك فقد تستلم المشاريع المخصصة وفي العديد من دول العالم شركات متعددة القومية قامت بتوظيف هذه الشركات وتحقيق أرباح عالية، ولكنها فشلت في تحقيق العديد من أهداف الخصخصة، ومنها، على سبيل المثال، نقل التكنولوجيا أو المساهمة في خلق فرص وظائف كما كان يتوقع لها. وقد دفع الكثير من دول العالم ثمنًا باهظًا لهذه السياسات، وأدركت حكوماتها أنها اتبعت سياسات خاطئة، وأنه قد آن الأوان لتصحيح هذه السياسات.

ب - إن للخصخصة تكلفة اجتماعية عالية، وهي تكلفة يتحملها المجتمع المحلي نتيجة خصخصة هذه المؤسسات، وإن هذه التكلفة تتجاوز المنفعة الخاصة التي يجنيها الأفراد أو الشركات التي اشترت المؤسسة العامة، لذلك تصبح عملية الخصخصة غير مجدية على الصعيد الوطني، أي الأخذ بعين الاعتبار المنافع والخسائر التي ستمنى بها الدولة (القطاع الخاص والعالم).

ج - ساهمت برامج الخصخصة في تصحيح بعض المفاهيم الأساسية والمتعلقة بملكية المؤسسة. وقد توصل الاقتصاديون إلى نتيجة مفادها أنّ كفاءة إدارة المؤسسة، وليس نوعية ملكيتها، أي خاصة أو عامة، هي العامل الأساسي لنجاح المؤسسة. إضافة إلى ذلك، توصلت التجارب العالمية إلى نتيجة أخرى تتعلق بمؤسسات إنتاج السلع الخاصة (Private Goods)، كشركة نفط البحرين وألومنيوم البحرين، وهي أن إدارة هذه المؤسسة على أسس تجارية عامل أساسي لضمان نجاحها.

إضافة إلى ما ورد آنفاً، فقد ارتبطت برامج الخصخصة، وبشكل عام، بالدول التي تعرضت لمشاكل مالية صعبة، كدول أمريكا اللاتينية في عقد الثمانينيات، أو بالدول التي طرأ تحول كبير على إدارتها وتحولها من نهج منغلق إلى آخر منفتح على السوق العالمية، واستلام السلطة مجموعة تطرح خيار الخصخصة كخيار استراتيجي لتصحيح مسار الدولة، وذلك على غرار تجربة دول شرق أوروبا. وفي كلتا الحالتين، فقد جسّد التاريخ الاقتصادي الحديث أن الدول التي تتبع أصولها، وعلى وجه التحديد الأصول ذات الطابع الاستراتيجي، هي دول مفلسة مالياً، وأن خيار الخصخصة كان الخيار الوحيد المتاح لها لتفادي انهيارها.

وعليه، يمكننا طرح التساؤل التالي: هل نحن بحاجة إلى الخصخصة أم إلى تطوير أداء مؤسسات الإنتاج العامة في البحرين؟

## ٥ - تحديث مؤسسات الدولة

تعبّر المؤسسة السياسية عن مراكز القوى السياسية ونفوذها في المجتمع، وتتميّز الديمقراطية من بقية الأنظمة بتعدد الأطراف المؤثرة في العملية السياسية وصنع القرار

السياسي<sup>(١٦)</sup>. في هذه المؤسسة يكون للمشاركة دور في صنع القرار وفي التأثير في تطور مؤسسات الدولة، ومنها المؤسسات الاقتصادية. ويوضح أجيوموغلو وآخرون، في دراسة لهم حول التاريخ الاقتصادي للدول المطلة على المحيط الأطلسي ودور المؤسسات الاقتصادية في التأثير في أداء اقتصادات هذه الدول<sup>(١٧)</sup>، أن لعامل مرونة السلطة السياسية وعدم احتكارها التشريع دوراً أساسياً في سرعة تطور الدول المتبنية لهذا النهج مقارنة بالسلطات السياسية المتشددة<sup>(١٨)</sup>. وتنسجم تلك النتيجة مع الوضع البحريني، فقد أبدى الملك مرونة

(١٦) يتناول أجيوموغلو وآخرون في مقالتهم العلاقة بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الاقتصادية، وكيف تستطيع مراكز القوى التأثير في طبيعة المؤسسة الاقتصادية وفعاليتها. ويقدم الباحثون دراسة مفصلة لدور المؤسسات، وذلك بالرجوع إلى التاريخ، ومنها تاريخ الاستعمار، وكيف كان له دور أساسي في خلق مؤسسات اقتصادية فاعلة في الدول التي انتقل مواطنو الدول المستعمرة إلى العيش فيها، كدول أمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا، وتصميم مؤسسات ذات كفاءة عالية لضمان مستقبلهم في هذا المستعمرات، أو تكوين مؤسسات اقتصادية في الدول التي استعمروها، ولكن لم ينتقلوا إليها لنقل ثروتها إلى الدولة الأم. ومن هذه المستعمرات الحضارات التي كانت سائدة في القرن السادس عشر، كالحضارة المغولية في الهند، وحضارة الأزتيك والإنكا في أمريكا اللاتينية. ونجم عن هذا التفاوت في فاعلية المؤسسات تطور اقتصادي مختلف بين المستعمرات التي سكنتها شعوب الدول المستعمرة والمستعمرات التي لم تنتقل إليها شعوب تلك الدول. انظر: Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A. Robinson, «Institutions as a Fundamental Cause of Long-run Growth», in: Philippe Aghion and Steven N. Durlauf, eds., *Handbook of Economic Growth*, 2 vols. (Amsterdam: Elsevier, 2005).

Daron Acemoglu, Simon Johnson and James Robinson, «The Rise of Europe: Atlantic Trade, Institutional Change, and Economic Growth», *American Economic Review*, vol. 95, no. 3 (June 2005), pp. 546-579.

(١٨) تم تطوير توجه جديد في علم الاقتصاد يركز على أهمية المؤسسات في أداء الاقتصاد، وتم إعداد الكثير من الدراسات من أهمها: Douglass C. North, *Structure and Change in Economic History* (New York: Norton, 1981).

ويطلق على هذا التوجه مدرسة الاقتصاد المؤسسي الجديد (New Institutional Economics). وقام عدد من الباحثين في السنوات الأخيرة بتجديد هذا الفكر، فصدرت مجموعة من البحوث القيّمة التي تؤكد أهمية المؤسسات للاقتصاد. ومن أهم هذه الدراسات دراسة أيضاً: Acemoglu, Johnson and Robinson, «Institutions as a Fundamental Cause of Long-run Growth», Dani Rodrik: *Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them*, NBER Working Paper; no. 7540 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 1999), and «Getting Institutions Right», Harvard University (April 2004), and Dani Rodrik, Arvind Subramanian and Francesco Trebbi, *Institutions Rule: The Primacy of Institutions over Geography and Integration in Economic Development*, NBER Working Paper; no. 9305 (Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research, 2002).

وتجد وجهة النظر هذه في المؤسسات الحلقة المفقودة لتفسير التفاوت بين تطور اقتصادات الدول النامية والصناعية، بل بين مسار تطور نمو الأمم أيضاً على المدى البعيد.

وتقسم وجهة النظر هذه المؤسسات إلى مؤسسات داخلية (Endogenous) يتم تأسيسها من قبل الدولة، منها على سبيل المثال المؤسسات المرتبطة بالنظام القضائي أو التجاري، ومؤسسات خارجية (Exogenous) تعبّر عن العادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع، وهي مؤسسات لا يتحكم فيها صنّاع القرار، لذلك فهي خارجة عن سيطرته. وتحتاج المؤسسات الخارجية إلى فترة زمنية طويلة لتتطور مقارنة =

عالية لتطوير المؤسسة السياسية البحرينية ونقل العملية التشريعية من السلطة التنفيذية إلى المجلس الوطني.

انطلاقاً من هذا يمكننا القول إن الديمقراطية في البحرين وسيلة لتطوير المؤسسات الاقتصادية وجعلها مؤسسات تعبّر عن وجهة نظر الأطراف الممثلة لمصالح المواطنين، وأنها ستعبّر عن اتفاق أجمعت عليه مراكز القوى السياسية في المجتمع البحريني. أما المطلوب من هذه المؤسسات على الصعيد الاقتصادي، فهو المساهمة في انتقال الاقتصاد البحريني إلى طور نمو أكثر تقدماً من الطور الحالي. ذلك هو المطلوب اقتصادياً من العملية الديمقراطية في البحرين، أي المساهمة في الارتقاء بمستوى سعادة الإنسان البحريني، وإلا ستضعف حججنا المطالبة بالديمقراطية<sup>(١٩)</sup>.

وقبل المضي في ذلك الاتجاه سيكون من المفيد توضيح السبب الذي دفعنا الى تناول هذا الموضوع، وما هي المؤسسات المطلوبة. ونستمد ذلك من تاريخنا الاقتصادي، ومن خلال فهم الفرق بين الخصائص الرئيسة لكل من الطفرتين الاقتصاديّتين: الأولى الممتدة بين فترة تعديل أسعار النفط في عام ١٩٧٣ - ١٩٧٤ وعام ١٩٨٦، والطفرة الثانية التي بدأت منذ عام ٢٠٠١ ومستمرة حتى هذه اللحظة. ويكمن أحد أهم خصائص الطفرتين أن البحرينيين كانوا بحاجة إلى الحصول على وظائف نظراً إلى شحّها قبل الطفرة الأولى. وهذا هو السبب الذي دفع بالدولة إلى التدخل في الاقتصاد وتأسيس شركات ومؤسسات إنتاج حكومية بحرينية أو مشتركة، الأمر الذي ساهم في تراجع معدلات البطالة بشكل ملحوظ، كما دفع زيادة الطلب على العمل إلى ارتفاع الأجور الحقيقية للعمالة البحرينية، وعلى نحو متواصل حتى انتهاء الطفرة الأولى في عام ١٩٨٦. ذلك بالنسبة إلى الطفرة الأولى، أما بالنسبة إلى الطفرة الحالية، فإن البحرينيين يسعون ليس فقط للحصول على وظائف، بل إنهم يسعون للحصول على وظائف تدفع لهم أجوراً مجزية، وذلك لتواضع مستوى القوة الشرائية لأجور العمالة البحرينية مقارنة بأجورها في الطفرة الأولى.

ويفسر ذلك من منظور مؤسساتي أننا في البحرين، في ظل الأوضاع الاقتصادية الحالية، بحاجة إلى نوعين من المؤسسات، وهي:

= بالمؤسسات الداخلية التي لدى صانع القرار القدرة على التأثير فيها. وترتبط المؤسسات الخارجية ببنية المجتمع وتعبّر عن الاصطفاف الطبقي والطائفي للمجتمع، فتتجسد في عادات وتقاليد وأعراف تؤثر في المجتمع وتسبب بعض مؤسساته، ومنها على سبيل المثال، المؤسسات الدينية بتلاوينها المختلفة.

(١٩) يقترح رودريك تسمية المؤسسة الديمقراطية بالمؤسسة الرئيسة (Mega-Institution) للإصلاح، إذ يمكن من خلالها التشريع لإصلاح بقية مؤسسات الدولة. انظر: Rodrik, *Institutions for High-Quality Growth: What They are and How to Acquire Them*.

وانطلاقاً من ذلك، فقد توصل رودريك إلى نتيجة مفادها أن الديمقراطية عامل مهم للتنمية الاقتصادية، وأنها عامل قادر على إنتاج مؤسسات على مستويات أكثر تطوراً من مؤسسات الأنظمة غير الديمقراطية. ويقول رودريك إن تلك الحقيقة تؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي، بل تتجاوزه أيضاً إلى نمو ذي نوعية عالية الجودة (Higher-Quality Growth) كنمو يصاحبه تراجع في البطالة ومعدلات تضخم متواضعة.

أ - مؤسسات معنية باستمرارية النمو الاقتصادي.

ب - مؤسسات تساهم في تعميم العائد على الطفرة الاقتصادية، وليفصل الى أكبر عدد ممكن من المواطنين.

وهذان النوعان من المؤسسات مطلوبان لدولة ومجتمع يطمحان الى بلوغ مستويات أعلى مما هما عليه في المرحلة الحالية. هذا واقع تملّيه علينا تجربتنا التنموية وتجارب العديد من دول العالم. ومن الصعب الانتقال من الطور الاقتصادي البحريني الحالي إلى طور أكثر تقدماً، والحفاظ على المؤسسة البرلمانية من دون تكوين مؤسسات من هذين النوعين. وما لم نفعل ذلك، فسنجد أنفسنا أمام شعب لا يثق في مؤسسته الديمقراطية وفي الجمعيات التي تدّعي أنها تمثله.

ولعل أكثر الأدلة دعماً ل طرحنا ما اتفقت عليه القوى السياسية البحرينية كافة، وبالتحديد الجمعيات السياسية الممثلة في البرلمان البحريني، فقد ساهم ضعف المؤسسات المعنية بتوزيع العائد على الطفرة الاقتصادية في تبني الجمعيات السياسية، تحت ضغط الشارع، وضع هدف تعزيز مستوى دخل الفرد البحريني كأهم وأول عامل سيتم التركيز عليه في المرحلة المقبلة في البرلمان الجديد، بمعنى آخر أن الجمعيات السياسية ستدفع في البرلمان البحريني باتجاه استفادة أكبر عدد ممكن من المواطنين من الطفرة الاقتصادية الحالية.

لذلك من المتوقع أن تضغط الجمعيات السياسية لإصدار قوانين وأنظمة لتكوين مؤسسات بحرينية اقتصادية تدعم هذا التوجه، وذلك كما فعلت القوى السياسية في سنغافورة باقناع صانع القرار السنغافوري على تكوين مجلس أعلى للأجور مكوّن من ممثلين عن الحكومة والقطاع الخاص والقوى العاملة السنغافورية، يقوم بمراجعة دورية لأجور القوى العاملة السنغافورية بما يتسق والاقتصاد السنغافوري.

## ٦ - تطوير مؤسسة السوق البحرينية

إذاً علينا تجديد المؤسسات الاقتصادية البحرينية، ومن أهمها مؤسسات السوق البحرينية، ومن متطلبات التجديد ما يلي:

أ - يستدعي تطور مؤسسة السوق انتقالها من مراحلها الأولية إلى شكلها الحديث، وذلك بتمركز ملكية شركات القطاع الخاص في شركات مساهمة عامة، وفي بيئة تنافس بالمتنافسية. في ظل هذا الوضع سيؤدي اقتصاد السوق دوره الأساسي على صعيد الإنتاج والمساهمة في تعميم الفائدة من نمو هذه المؤسسات على أكبر عدد ممكن من المواطنين.

وإننا في البحرين في مرحلة تتسم ببلوغ السوق البحرينية مستوى من النضج الذي يتطلب إعادة النظر في مؤسسات الإنتاج الخاصة البحرينية، وإعادة صياغة أنظمة السوق للانتقال بإنتاج السلع الخاصة من إنتاج شركات عائلية إلى شركات مساهمة عامة. وتوفر لنا الطفرة الاقتصادية الحالية فرصة تاريخية لتجديد مؤسسات السوق البحرينية والانتقال بالاقتصاد البحريني على الصعيد المؤسسي إلى مرحلة أكثر تطوراً. وعلينا القيام بذلك من

دون الإخلال بحقوق العوائل التجارية البحرينية، بل من المهم الحفاظ على حقوقها، والقيام بهذه المهمة بالتنسيق معها.

بمعنى آخر، علينا نشر ثقافة تحمل المخاطر والعوائد على الاستثمار بشكل مشترك، وهذه إحدى صفات مجتمع السوق الحديث. وانتقال الملكية في اقتصاد السوق من الشركات العائلية إلى شركات مساهمة يؤدي إلى تحقيق أحد أهم متطلبات السوق، ألا وهي الاشتراك في تحمل نتائج الاستثمار.

ومما يدفعنا إلى تصحيح وضع السوق البحرينية والمطالبة بالتفكير بشكل جدي في نقل ملكية شركات الإنتاج الخاصة إلى شركات مساهمة عامة هو امتداد تأثير الشركات العائلية ليصل إلى جزء كبير من الشركات المساهمة العامة، بل المدرجة أيضاً في سوق الأوراق المالية البحرينية. لقد احتكر بعض أفراد مالكي الشركات العائلية العديد من مجالس إدارة الشركات المساهمة ولسنوات طويلة. وهذه شركات مساهمة ربما كان على البعض منها أن يكون منافساً للشركات العائلية. ومن مفارقات السوق البحرينية دخول عضو من أحد مالكي الشركات العائلية في أكثر من مجلس إدارة، وفي بعض الحالات تسلمه لرئاسة مجالس إدارة أكثر من شركة مساهمة. وهذا وضع يعلم به الجميع ويتحدث عنه، وعن أنه واقع غير صحي ولا ينسجم ولا يمت بشيء إلى آلية السوق، بل إنه وضع يضعف من فاعلية آلية السوق، وبالتحديد الحد من المنافسة ودعم تعاون الشركات أو التنسيق في ما بينها في الوقت الذي تستدعي آلية السوق المنافسة بين هذه الشركات. وعليه، هل كنا نتوقع أن يسمح أعضاء مجلس إدارة الشركات المساهمة العامة للشركة المساهمة أن تنافس شركاتهم العائلية؟ ألا يؤدي الوضع الحالي إلى احتكار المعلومة من قبل مجموعة صغيرة من الأفراد، وهو يتعارض مع ادعائنا بتبنيينا فكر «الاقتصاد الحر»، وهذا هو مستوى الاحتكار عندنا في البحرين؟

كذلك سيكون من المفيد إعادة النظر في تنظيم سوق العمل البحريني لتتجاوز الخلاف الحالي حول ما هو بحريني أو غير بحريني، وسنّ قوانين تحرم التعيين في مؤسسات القطاع الخاص البحريني وفقاً للمحسوبية والقرابة. إن هذه ظاهرة فساد انتشرت بشكل ملحوظ خلال السنوات الماضية، وتمركزت في بعض قطاعات الاقتصاد البحريني. وهذه حالة لا تنسجم على الإطلاق مع تطور مؤسسة السوق، وستشكل عائقاً يحد من تطورها. ويرجع السبب في انتشار هذه الظاهرة بشكل كبير إلى غياب دور الدولة في هذا الجانب وعدم سنّها قانوناً يحرم ممارسة التعيين بحسب المحسوبية أو القرابة، وبخاصة في المناصب العليا أو الحساسة.

ويتوقع أن يساهم قانون كهذا في تعزيز الشفافية في القطاع الخاص البحريني، وسيشكل عاملاً يحفز المستثمرين على دخول السوق البحرينية.

ب - توجيه القطاع المصرفي البحريني إلى تسهيل الائتمان الذي ينسجم وأهداف التنمية الاقتصادية البحرينية، فسياسة الائتمان في البحرين محافظة عند مقارنتها بدول الخليج المنافسة للبحرين، ففي تلك الدول، تم توجيه القطاع المصرفي المحلي إلى تسهيل

عملية الائتمان بهدف تعزيز أداء الاقتصاد المحلي، في حين أننا لم نتبن بعد هذه السياسات تأثراً بسياسات إجماع واشنطن التي تدع القرار للقطاع الخاص من دون تدخل الدولة. هل تعتقدون أن دول الجوار المنافسة لنا تؤمن بهذا النوع من السياسات الاقتصادية؟ لا أبداً فهي دول أو إمارات تؤمن بأهمية تدخل الدولة وتحسين مستوى خدماتها وتعزيز مقدراتها على الإنجاز، وليس العكس.

ج - تم في السنوات الماضية سنّ قوانين تحفظ حقوق المنتجين وتشجع على الاستثمار، وهذا مطلب أساسي، ولكننا في المقابل بحاجة إلى سنّ قوانين وأنظمة تحمي المستهلك، وتفعّل مؤسسات حمايته، وبذلك نكون أكملنا عملية حفظ الحقوق لكل من المنتج والمستهلك. إن قيامنا بذلك في ظل مرحلة الانتعاش الحالية سيدعم الطلب، ويساعد على استمرارية مرحلة الانتعاش ■

## مراجع إضافية

- Daron Acemoglu, Simon Johnson and James A. Robinson. «A Simple Model of Inefficient Institutions.» *Scandinavian Journal of Economics*: vol. 104, December 2006.
- \_\_\_\_\_, Davide Ticchi and Andrea Vindigni. *Emergence and Persistence of Inefficient States*. [n. p.]: Centre for Employment Studies, 2005. (LABORatorio R. Revelli Working Paper Series; no. 54)
- Milton Friedman [and] Anna Jacobson Schwartz. *A Monetary History of the United States, 1867-1960*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 1963. (National Bureau of Economic Research. Studies in Business Cycles; 12)
- Wiebke Kuklys. *Amartya Sen's Capability Approach: Theoretical Insights and Empirical Applications*. Berlin; New York: Springer, 2005. (Studies in Choice and Welfare)
- Robert E. Lucas. «Making a Miracle.» *Econometrica*: vol. 61, no. 2, March 1993.
- Erik S. Reinert. «The Role of the State in Economic Growth.» *Journal of Economic Studies*: vol. 26, nos. 4-5, 1999.
- Vito Tanzi. «The Economic Role of the State in the 21st Century.» *Cato Journal*: vol. 25, 2005.
- John Williamson. «What Washington Means by Policy Reform.» paper presented at: *Latin American Adjustment: How Much has Happened?* (conference). Edited by John Williamson. Washington, DC: Institute for International Economics, 2002.
- \_\_\_\_\_. «Did the Washington Consensus Fail?.» Outline of Remarks at the Center for Strategic and International Studies, 6 November 2002.
- World Bank. *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*. Washington, DC: The Bank, 2005.